



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تمويل التعليم العالي في ضوء التجارب الدولية

أحمد خضير حسين



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تمويل التعليم العالي في ضوء التجارب الدولية

أحمد خضير حسين *

المقدمة

يُعدُّ موضوع تمويل التعليم العالي المدخل الرئيس لمستوى منظومة التعليم، بوصفه منظومةً تؤثر وتتأثر بكلِّ علاقات المنظومة التعليمية الشاملة وتفاعلاتها، لذا تمثل قضية تمويل التعليم من القضايا المهمة التي تواجه كثيراً من بلدان العالم على رغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي، فضلاً عن استناد أنماط التمويل في جامعات العالم المرموقة على تجارب من الخبرة والشراكة بين المؤسسة الجامعية والبيئة الاقتصادية، تنوّعت وتعددت مصادر التمويل، وبمقارنة بواقع تمويل التعليم في العراق يقتصر التمويل على مصدر واحد هو الميزانية العامة الحكومية، وفي المقابل يتزايد الطلب المجتمعي على التعليم الناجم عن الزيادة السكانية لا سيّما في شرائح العمر الموازية لسن التعليم.

تهدف هذه الدراسة إلى ضرورة البحث عن مصادر متنوّعة لتمويل التعليم في العراق، ولمواجهة التحديات التي تحد من تطوره، بالاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدّمة في تمويل التعليم مثل: (تجربة المملكة المتحدة «بريطانيا»، وتجربة المملكة العربية السعودية، وتجربة الأردن) لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي في العراق؟

تجربة بريطانيا «مجلس تمويل التعليم العالي»

تُعدُّ «اللامركزية» من أهم سمات النظام التعليمي، إذ يُدار محلياً، وتتحمل السلطات المحلية المسؤولية كاملة في تمويل التعليم وإدارته، وتتكفل السلطات بحوالي 40% من نفقات التعليم بجميع مراحلها، وتساعد الدولة السلطات المحلية بحوالي 6-55% من هذه النفقات، وتصل هذه المساهمة إلى 90% من المصروفات، ومن أبرز الجامعات في بريطانيا جامعة «أكسفورد، وكمبريدج، ولاكستر»، وتمثّل الرسوم الدراسية إلى جانب مساهمة المجلس البريطاني، وما يمنحه من خواص المصدر الثاني للتمويل الجامعي، ففي العام 1997/1998 أصدرت الحكومة 1999 تشريعاً جديداً يدعو الطلبة الجُدد في المملكة المتحدة، والاتحاد الأوربيّ إلى المشاركة بنصيب أوفر في هذه

* باحث في علم الاجتماع.

المصرفيات، أو دفع نسبة منها فقط، كما يُشارك القطاع الخاص في التمويل، وكذلك تدر العقود البحثية والاستشارات العلمية والهندسية والأوقاف وإيرادات إضافية⁽¹⁾.

بَقَتْ بريطانيا لسنوات طويلة تبحث عن آليّة لتتمكّن عن طريقها من تطوير الجانب النوعي للتعليم العالي، وتجاوز التعليم الحكومي التقليدي للتعليم العالي، وفي عام 1992 صدر مرسوم عن وزارة التربية البريطانية بشأن التعليم العالي كان له أثره البالغ على إعادة تشكيل نظام التعليم العالي في إنجلترا، وتضمّن هذا المرسوم قراراً بإنشاء مجلس التمويل للتعليم العالي ليعمل على⁽²⁾:

✓ تشجيع مؤسسات التعليم العالي على مقابلة الطلب المتزايد على التعليم العالي.

✓ رفع مستوى الكفاءة النوعية للتعليم العالي.

✓ زيادة فرص الشراكة بين التعليم العالي والمؤسسات الأخرى في كل ما يتعلق بالخدمات التي يوفرها التعليم العالي.

✓ تطوير سبل الإنفاق على التعليم العالي.

✓ تشجيع التنوع في أنماط التعليم العالي.

✓ ضمان حسن استثمار المال العام.

✓ ضمان الجودة النوعية ضمان النوعية للمؤسسات التعليمية التي يقوم المجلس بتمويلها.

✓ تشجيع الجامعات لتعديل مساراتها نحو الوجهة الصحيحة.

يعلن هذا المجلس كل عام عن تقديم منحة للعام الدراسي التالي لكلّ جامعة وكلية يتولّى تمويلها ويتوقف مقدار المبالغ التي تحصل عليها كل مؤسسة على الظروف الخاصة بما في ذلك حجم الطلاب وتركيباتهم والمواد التي تدرس، وعدد الأبحاث المنقّدة، ويتبع المجلس سياسة انفتاحيه بشأن

1- حسناء بلح العتيبي، تجارب بعض الدول المتقدمة «أمريكا- بريطانيا- اليابان-أستراليا» في تمويل التعليم العالي، وسبل الاستفادة منها، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد:25/م2، السعودية، 2018، ص14.

2- محمد بين محمد الحربي، تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة، وزارة التعليم العالي، السعودية، 1428، ص56.

أساليب تخصيص الأموال وهي تتمثل بالآتي:

- ✓ رسوم سلطات التعليم المحلي وتشكل نسبة 12%.
- ✓ منحة مجلس تمويل التعليم التكميلي، وتشكّل نسبة 5%.
- ✓ اعتمادات مجلس تمويل التعليم العالي، وتشكّل نسبة 42%.
- ✓ مجالس البحوث، وتشكّل نسبة 5%.
- ✓ مصروفات حكومية أخرى، وتشكّل نسبة 6.5%.
- وهناك مصادر رئيسة أخرى، لتمويل مؤسسات التعليم العالي:
- ✓ الرسوم الخارجية، وتشكّل نسبة 4,5%.
- ✓ الإقامة والتموين، وتشكّل نسبة 6,5%.
- ✓ المنظمات الخيرية بالمملكة المتحدة، وتشكّل نسبة 3,5%.
- ✓ مصادر الدخل الأخرى، وتشكّل نسبة 19%.

تشكّل اعتمادات مجلس تمويل التعليم العالي الجزء الأكبر من مصادر التمويل الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي، وهو ما يؤكّد الدور الهام الذي يقوم به المجلس؛ لتوفير الاحتياجات المالية الداعمة لميزانية التعليم العالي في المملكة المتحدة⁽³⁾.

الرسوم المالية للتدريس

يقرّر المجلس في شهر يناير من كلّ عام المبلغ الإجمالي المراد توزيعه لغرض التدريس من أصل المبلغ الكلي المعلن من قبل وزير الدولة، ويقسّم عندئذٍ المبلغ الى تمويل مركزي وتمويل هامشي، والتمويل المركزي هو ذلك الجزء من منحة المؤسسة الذي يخصّص للتدريس والذي يرحل من عام

3- وفاء عايش، الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم العالي: النموذج البريطاني «رؤية نظرية»، مجلة عالم التربية، العدد 52، مصر، 2015، ص84.

إلى العام الذي يليه موقراً بذلك الاستقرار المالي، أمّا التمويل الهامشي فيقصد به استيعاب أعداد إضافية من الطلاب، وتطوير البنية الأساسية، وتوفير الدعم لمبادرات معينة في مجال التدريس.

يُوجد في المملكة المتحدة 7 مجالس للبحث العلمي تدعمها الحكومة البريطانية بـ3 مليارات جنيه إسترليني سنوياً؛ لتقوم بدورها في توزيع منح تمويلية للباحثين في الجامعات وفُق آليات وضوابط محدّدة، كما أنّ هنالك قنواتٍ أخرى للحصول على الدعم المالي، منها: (الاتحاد الأوروبي، وقطاعا التجارة والصناعة، وبعض المؤسسات الخيرية، والجمعيات العلمية التخصصية)، وما يميّز مجالس البحث العلميّ أنّها لا تكتفي بدور التمويل فقط، بل تقوم عن طريق خبراءها باستشراف النقط البحثية الساخنة والهامة في جميع المجالات على مستوى العالم، وتشجّع وتحفّز الجهات البحثية للبحث في هذه المجالات، ولأنّ سياسة التعليم البريطانيّ أدركت أهمية البحث العلميّ بأنّه المحرّك الرئيس للاقتصاد القائم على المعرفة، وهو الأساس الذي يحدّد مكانة كل أمة في المستقبل⁽⁴⁾.

بلغ مجموع المنح المتاحة للعام الدراسي 2017-2018 مليون جنيه إسترليني، في حين أنّ الإحصاءات في مجال الأوقاف البريطانية يشير التقرير إلى أنّ نصف الجامعات فقط في المملكة المتحدة عندها أوقاف أكثر من M1 وتقول المقارنات: إنّ الأوقاف المموّلة في بريطانيا تتبع القطاع العام من الجامعات بدلاً من الجامعات المملوكة للقطاع الخاص كما في أمريكا مثل: (هارفارد، وييل)، وتقوم مجالس البحوث المختلفة بتمويل مشاريع يقوم بها الأكاديميون في الجامعات، وتعلن مجالس البحث عن مبادرات وألويات محددة، ولها تمويل محصص، ولكن فضلاً عن ذلك فإنّ هنالك مجالاً للمؤسسات؛ لتقديم مقترحات في المجالات من اختيارهم، وهناك أيضاً تمويل بحثي كبير من المؤسسات الخاصة والحكومة والإدارات والصناعة.

4- حسناء بلج العتيبي، مصدر سابق، ص15.

جدول رقم (1) المنح المعدلة في جامعة كامبريدج البريطانية لعام 2013/2014

معدّل التخصيص \$	الأموال المخصصة للتدريس
37.157.179	تمويل طلاب النظام القديم (التيار الرئيس)
34.136	تمويل طلاب النظام القديم (بتمويل مشترك)
1.720.557	تمويل عالي التكلفة لطلاب النظام الجديد
المخصصات المستهدفة:	
298.718	توسيع المشاركة
222.470	تعزير التدريس ونجاح الطالب
4.581.219	المخصصات المستهدفة الأخرى
1.312.793	المنح التعليمية المتكررة الأخرى
45.327.072	إجمالي تمويل التعليم
120.141.519	تمويل البحوث
2.850.000	تمويل الابتكار في التعليم العالي
168.318.591	مجموع المنح الدورية

جدول (2) البيانات المستعملة في مخصصات HEIF 2017-2018 لجامعات بريطانية عديدة (5)

المؤسسة	دخول الصندوق المستخدم في HEIF 2017-2018	تمويل تبادل المعرفة 2017-2018
امبريال لندن	14.22799	£4.395.000
جامعة أكسفورد	2.215.869	£4.395.000
جامعة ورويك	457.871	£4.236.333
جامعة مانشستر	917.285	£4.395.000

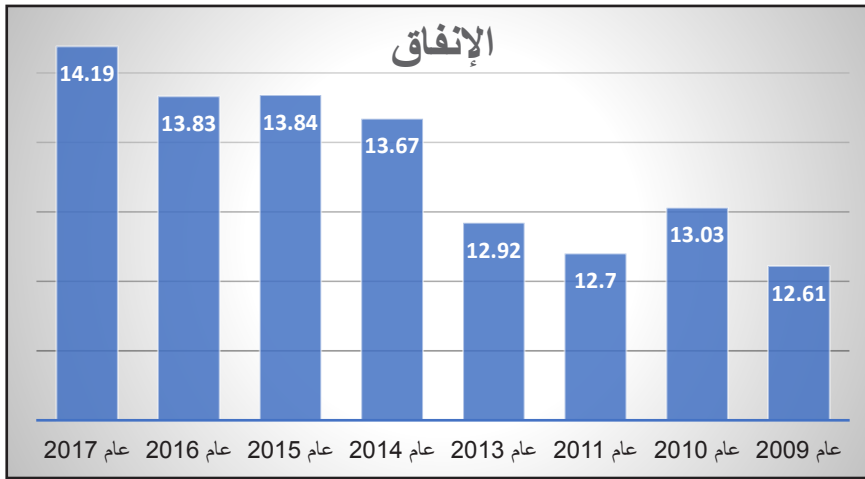
تحصل الجامعات على دخل من مصادر متنوعة: (الطلاب، والأعمال التجارية، والحكومة، والجمعيات الخيرية، ومن المصادر المحلية والدولية على حدٍ سواء، عن طريق الإدارة المالية الدقيقة والمستجيبة، وتستعمل الجامعات هذا الدخل من أجل:

✓ تقديم تجربة تعليمية متميزة للطلاب، مع تعليم عالي الجودة.

✓ توليد أبحاث على مستوى عالمي.

✓ تعظيم مساهمتها في الاقتصاد والمجتمع.

الشكل (1) يبيّن الإنفاق العام على التعليم العالي في المملكة المتحدة⁽⁶⁾



يُتَعَامَلُ مع الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بوصفه مؤشراً من مؤشرات التعليم العالي، إذ لا بدّ من احتساب نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من إجمالي الإنفاق العام، وكما هو موضّح في الشكل رقم (1)، إذ تُشيرُ بيانات هذا الجدول إلى أنّ نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الإنفاق العام بلغت في سنة 2017 (14.19%).

6- الشكل من تصميم الباحث، بالاعتماد على بيانات مؤشر الاقتصاد العالمي على الرابط الإلكتروني: <http://theglobaleconomy.com>

تجربة المملكة العربية السعودية (استراتيجية التعليم العالي)

نصّت المادة 233 من السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية على أن يكون التعليم مجانياً في مراحل وأنواعه كافة، وعلى المملكة أن تتحمّل تكاليف التعليم العالي كلّها، باستثناء مؤسسات التعليم الأهلي، وتوفّر هذه السياسة داخل المملكة فضلاً عن التعليم المجاني صرف مكافئات، وتخفيض تذاكر السفر للطلاب، مع توفير السكن، والرعاية الصحية، ويقابلها حصول الجامعات على موارد ذاتية مصدرها الغرامات، والجزاءات، والمبيعات الحكومية لبعض موجوداتها من أثاث، وسيارات، وأجهزة من مطبوعاتها، وإيجار بعض مبانيها، ومرافقها، فضلاً عن تقديم بعض الأبحاث والخدمات الاستشارية عن طريق مراكز الأبحاث⁽⁷⁾.

تنوّع مصادر التمويل وُفق لوائح وزارة التعليم العالي؛ لكي تساعد الجامعات على تنوّع مصادرها التمويلية؛ لأنّ المصادر الحكومية لم تعد كافيةً في عصر التقدّم والتطوّر المعرفي، وأمام ارتفاع الأسعار ارتفاعاً مستمّراً، فقد صُنِّفت مصادر التمويل وُفقاً لما يلي:

1. تمويل حكومي: هو المصدر التقليدي لتمويل التعليم، إذ تتحمّل الدولة تمويل التعليم، ودفع كامل تكاليفه، سواءً تعلق ذلك بالتعليم الجامعي أو دراسات الماجستير والدكتوراه، أم تمويل الابتعاث الخارجي، أم مختلف أنشطة التعليم العالي وفعالياته.
2. التمويل الخاص: يعتمد هذا النوع من التمويل على دفع الطلبة رسوماً للخدمات التي يحصلون عليها من مؤسسات التعليم العالي، مثل: (رسوم التسجيل، والأنشطة الطلابية، ورسوم الامتحانات، ورسوم الحصول على وثائق التخرج).
3. التمويل المختلط: يجمع هذا النوع من التمويل بين الدولة والأفراد والقطاع الخاص؛ بهدف التغلّب على نقط الضعف في كلٍّ منهما.
4. التمويل الذاتي: يعتمد هذا النوع من التمويل على المؤسسات التعليمية نفسها⁽⁸⁾.

7 - محمد بن محمد الحربي، مصدر سابق، ص15.

8 - حسن أبو بكر، تجارب محلية وعربية ودولية للوصول إلى مصادر وبدائل لتمويل التعليم وترشيد نفقاته في دول الخليج العربي، دار اللقاء العربي، الكويت، 2012، ص53.

هناك بدائل أخرى للتمويل شهدتها السنوات الأخيرة من قبل وزارة التعليم العالي لإيجاد روافد مالية وهي على النحو الآتي:

1. موارد ذاتية: تحصل عليها الجامعات ويكون مصدرها الغرامات، والجزاءات، والمبيعات الحكومية لبعض موجوداتها من أثاث، وسيارات وإيجار بعض مبانيها.
2. الأوقاف (التبرعات): تركز على الجوانب المعنوية التي تدفع الآخرين على التبرع، ومنها إنشاء المقاعد الأكاديمية بأسماء من يمولها، وكذلك إطلاق أسماء المتبرعين على الأماكن التي تبرعوا بها، وكذلك الإعلان عن المشاريع أو البرامج التي تحتاج للتبرع، فضلاً عن القيام بحملات لجمع التبرعات لصالح الجامعة ومشروعها، والدعوة لأصحاب رؤوس الأموال لحضور مناسبات الجامعة.
3. الكراسي الجامعية للدراسات والأبحاث: هو أحد الأنماط الحديثة لتمويل التعليم الجامعي، ويتلخص مفهومه في تخصيص كرسي لدعم الأبحاث العلمية في أحد التخصصات التي تقدمها الجامعة، على أن يتولى الصرف عليه وتمويله المستثمرون، والشركات، والبنوك، في المقابل يحصل من يتولى تمويل هذا الكرسي على شهادة باسمه، ويكتب اسمه في مكان بارز في الجامعة⁽⁹⁾.
4. الخدمات البحثية والاستشارية: هناك بعض الصيغ التي من شأنها العمل على تنمية موارد الجامعات عن طريق تقديم خدماتها البحثية والاستشارية عن طريق إنشاء معاهد للبحوث والاستشارات؛ لتكون واجهة معروفة أمام مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة، وتعمل على تسويق الخدمات العلمية للجامعة، والتركيز على البحوث التطبيقية ذات العوائد المادية، وإعداد دليل بالخبرات الجامعية، وإمكاناتها البحثية والاستشارية، وكذلك توجيه سياسات البحث العلمي والتقني نحو احتياجات قطاعات الاقتصاد، وزيادة التعاون مع المراكز البحثية والاستشارية في الداخل والخارج.

5. المساعدات الدولية: هي معونات مقدّمة من جهات خارج الدولة سواءً أكانت دولاً أم منظمات دولية أم إقليمية من أجل مساعدة الدول المحتاجة على تحقيق أهدافها التربوية، وتنفيذ

9- أماني أحمد عبد العزيز، تنوع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة تطلعات رؤية 2030 في ضوء التجربة الأمريكية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 8، العدد 9، جامعة الملك سعود، 2019، ص58.

الإصلاحات التربوية المطلوبة، أو من أجل تنفيذ برامج تربوية محدّدة، وقد تكون هذه المعونات على صورة هبات مالية أو عينية، أو قد تكون على صورة قروض ميسّرة وبفوائد ضئيلة، ومشروطة بشروط خاصة أو غير مشروطة⁽¹⁰⁾.

تجربة الأردن (استراتيجية التعليم العالي)

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بوضع استراتيجية شاملة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وخطة عمل تنفيذية هادفة، ضمن جدول زمني يحدّد الإجراءات والنشاطات والجهة المسؤولة عن تنفيذ كل إجراء، والوقت المحدّد للتنفيذ في ضوء المؤشرات والنتائج المتوقعة، وتأخذ الاستراتيجية بعين الاعتبار احتياجات المجتمع الأردنيّ الحالية والمستقبلية المتوائمة مع أهداف التنمية وخططها، وذلك بهدف تخريج طلبة مؤهلين قادرين على تلبية هذه الاحتياجات، عن طريق رسم السياسات، وتحديد الإجراءات اللازمة لتوفير البيئة الملائمة لهذا التطوير، وعن طريق المحاور التي تدور حولها هذه الاستراتيجية، سواءً من حيث أسس القبول في الجامعات أم من حيث البرامج الدراسية أم من حيث أسس الاعتماد وضبط الجودة والتنوعية أم من حيث تشجيع الإبداع في البحث العلمي.

أهداف استراتيجية التعليم العالي:

مراعاة اقتصاديات التعليم في قطاع التعليم العالي التي تتضمن تأمين التمويل اللازم، ووضع الآليات المناسبة لتوزيع الموارد المالية المتاحة، واستعمالها بكفاءة وفاعلية وفق الأولويات، ومن الإجراءات والسياسات اللازمة لتوفير البيئة الملائمة لتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ورفع مستوياتها ما يلي:

✓ إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص للمشاركة في صناعة مستقبل التعليم العالي، وذلك عن طريق زيادة تمثيله في مجلس التعليم العالي، وتسهيل مشاركته في إتاحة مزيد من فرص التعليم العالي المتميز للطلبة الأردنيين والوافدين على حدّ سواء.

✓ دراسة موضوع تمويل الجامعات العامة بما يكفل ردها بالموارد اللازمة، وذلك عن طريق

10- محمد بن محمد الحربي، مصدر سابق، ص 27.

الاستمرار في إعادة هيكلة الرسوم الجامعية، وإنشاء صندوق تمويلي للطالب المحتاج يمول من المصادر المختلفة، وأهمها الدعم الحكومي للجامعات.

✓ توفير الآليات اللازمة لاحتضان الطلبة الذين يملكون القدرة على التميُّز والإبداع ورعايتهم، وتشجيع البحث العلمي والتطوير.

محاور الاستراتيجية في جانب التمويل

✓ الاستمرار في إعادة هيكلة الرسوم الجامعية بما يتناسب مع دخل المواطن من جهة وكلفة الدراسة في كل تخصص، أو برنامج دراسي من جهة أخرى.

✓ إنشاء صناديق الطلبة المحتاجين، وتخصيص نسبة من الدعم الحكومي السنوي لهذه الصناديق تتزايد سنوياً حتى تصل إلى 100% خلال 10 سنوات، ليصبح الدعم الحكومي كاملاً مخصّصاً لها.

✓ تشجيع المؤسسات التمويلية ومؤسسات المجتمع الأخرى على إنشاء صناديق تمويل دراسة الطلبة.

✓ استمرار الدعم الحكومي الإضافي؛ لاستكمال البنية التحتية للجامعات الجديدة وتجهيزها.

✓ تخصيص جزء من موازنات الجامعات؛ لأغراض الإيفاد للحصول على درجة الدكتوراه.

✓ تخصيص جزء من الدعم الحكومي الإضافي؛ لتمويل تخصصات ومراكز تميز في الجامعات تمويلًا تنافسيًا.

✓ توزيع المنحة الحكومية السنوية بين الجامعات الرسمية بناءً على النسب المئوية لأعداد الطلبة في هذه الجامعات⁽¹¹⁾

الإنفاق على التعليم:

يُعبّر عن الإنفاق الحكومي العام على التعليم (الجاري، والرأسمالي، والتحويلات) كنسبة

11- عبد القادر بن ناصر، التأمين التعاوني التعليمي تصور مقترح لاستثمار التأمينات في تمويل التعليم العالي السعودي، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة ام القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، السعودية، 2012، ص 29.

مغوية من الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل النفقات الممولة من التحويلات من المصادر الدولية إلى الحكومة، ونشير بالحكومة العامة عادة إلى الحكومات المحلية والإقليمية والمركزية.

تبلور الاهتمام بتزايد الطلب على التعليم العالي تزايداً كبيراً، وبافتراض أن الإنفاق على التعليم، وبخاصة التعليم العالي، هو من النفقات الاستثمارية (استثمار في رأس المال البشري) فإن تزايد الطلب هذا يشير إلى ارتفاع العائد على التعليم سواءً على المستوى الفردي أم على المستوى الاجتماعي، ويُقاس العائد على التعليم على المستوى الفردي بمعدل ما تضيفه كل سنة دراسية إضافية إلى دخل الفرد، ويسمى هذا بمعدل العائد على التعليم، كما يُقاس معدل العائد على التعليم على المستوى الاجتماعي بما تضيفه كل سنة تعليمية إضافية في سوق العمل إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضّح الجدول رقم (4) نمو الإنفاق على التعليم العالي خلال الأعوام (2014-2018)، إذ يتبين أن مجمل الإنفاق على التعليم العالي في سنة 2014 بلغ (101988876) وارتفع هذا الإنفاق ليصل إلى (123348000) في سنة 2018 وبنسبة نمو إجمالية وصلت إلى (21%) تقريباً.

جدول (3) الإنفاق على التعليم العالي في الأردن خلال الأعوام (2014-2018).

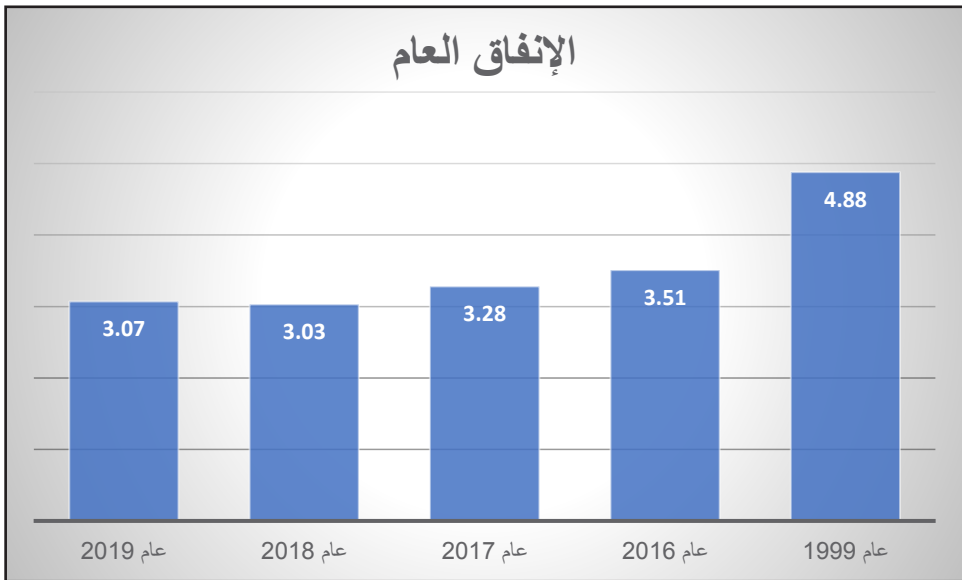
السنة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	إجمالي الإنفاق
2014	65143496	36845380	101988876
2015	68653882	41346550	110000432
2016	78104530	41764192	119868722
2017	81228000	41667330	122895330
2018	83588000	39760000	123348000

يُشير زيادة الإنفاق على التعليم العالي عموماً إلى مدى أهمية التعليم العالي، ومدى اهتمام الحكومة بهذا النوع من التعليم، فزيادة الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي يُعدُّ استثماراً يؤدي إلى

تحسين مستوى الحياة للأفراد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، أي: إنَّ الاقتصاد هو شريان الحياة للمجتمعات الإنسانية المعاصرة، والتعليم العالي بمختلف أنماطه هو مادة هذا الشريان، وضمان لاستمرارية ازدهار الاقتصادي⁽¹²⁾.

ولكي يُتعامَل مع الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بوصفه مؤشراً من مؤشرات التعليم العالي، إذ لا بدَّ من احتساب نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من إجمالي الإنفاق العام، وكما هو موضَّح في الشكل رقم (2)، إذ تُشير بيانات هذا الجدول إلى أنَّ نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الإنفاق العام بلغت في سنة 2019 (4.88%).

الشكل (2) الإنفاق العام على التعليم العالي في الأردن خلال الأعوام (1999-2019)¹³



12- عامر الصمادي وآخرون، الإنفاق على التعليم والإنتاج البحثي في المملكة الأردنية: مؤشرات ومقارنات دولية، منشور بتاريخ 10/مايو/2019 على الرابط الإلكتروني: jmidigitalmedia.com

13- الشكل من تصميم الباحث، بالاعتماد على بيانات مؤشر الاقتصاد العالمي على الرابط الإلكتروني: <http://theglobal-leconomy.com>

توصيات سياساتية:

- ✓ تشجيع المجالات البحثية بوصفها المحرك الرئيس للاقتصاد القائم على المعرفة.
- ✓ تأسيس نظام يضمن التمويل لقطاع التعليم في العراق للتخلص من تقلبات الموازنة، وفك الارتباط معها.
- ✓ تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص عن طريق تعزيز التعليم وتدعيمه ببرامج تحويل الموارد.
- ✓ تعزيز إدارات مؤسسات التعليم وتدريبها على المستوى المحلي لمواكبة احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وحاجة المواطنين.
- ✓ اعتماد سياسة التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية؛ لتقديم الدعم للنظام التعليمي في العراق ومسانده.